

من وثائق الأمس السرية خطة السي أي ايه والموساد في ارتريا



1-خطة وكالة الاستخبارات الامريكية (CIA) التي استهدفت قلب نظام الحكم في ارتريا عبر إثارة وتحريك الشعب بالقيام بمظاهرات واعمال شغب .

2- في نفس الوقت قيام الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) بشيطنة الحكومة الارترية بالإرتباط مع مايسمى "قوات الارهاب بالشرق الاوسط " بنشر معلومات سرية مفبركة تستهدف تجريم ارتريا.

تم هندسة هذه الاعمال في النصف الثاني من عام 2011 بالتزامن والترابط مع العدائيات المكشوفة ضد البلاد .

يذكر انه نفذت خلال العشرون عاماً الماضية اعمال عدائية جربت فيها مختلف الاستراتيجيات الدولية التي استهدفت الشعب والحكومة الارترية، سواء كان ذلك بشكل مكشوف او مستتر ، نذكر منها :-

- في الفترة من 1998-2000 انتهاك السيادة الارترية بالقيام بغزو مكشوف بذريعة نزاع حدودي .
- نسج المؤامرات لإعاقة تنفيذ قرار مفوضية الحدود الصادر عام 2002.
- إصدار قرارات الحظر الجائرة والغير شرعية من قبل مجلس الامن الدولي عامي 2009/2011 .
- تقديم شكوى زائفة عبر مجلس حقوق الانسان عام 2013.
- الاعداد والتنظيم لجرائم تهجير البشر بغرض إفراغ البلاد من قواها ومواردها البشرية .

وقد تم افشال كل هذه المؤامرات ، بالتصدي القوي من قبل الشعب والحكومة الارترية ، نتيجة وعيهم واخلاصهم .
وحقيقة هذه الظواهر التي حدثت ، لاتؤثر في الواقع الحالي ، لكن يجب الاستفادة منها كتجربة ، وللتنبه ، كما انها تساعد على استلهام العبر والدروس منها ، والقيام بتحليل ما يمكن ان يحدث في الحاضر او المستقبل .
ونحن إذ ننشر تلك الوثائق السرية إنما للتذكير والتنبيه ليس إلا .

1- خطة مؤامرة وكالة الاستخبارات الامريكية (CIA)

هذه الوثيقة تشرح محضر اجتماع سري لبعض اعضاء وكالة الاستخبارات الامريكية (CIA) في الرابع من يونيو 2011 في نيروبي بكينيا ، ومعلومات من بعض المصادر . حيث تناول " تغيير نظام الحكم في ارتريا في اقرب وقت ممكن" شارك فيه سبعة من اعضاء وكالة الاستخبارات من بينهم كل من (Joey Hood) عمل لمدة عامين في السفارة الامريكية في ارتريا ، ويشغل كمستشار للشئون الارترية في الخارجية الامريكية . و (Mathew A. Bokner) يعمل سكرتير ثاني بالسفارة الامريكية في كينيا . و (Lisa Davis) نائب مدير Freedom House في نيويورك . و (Jay Zimmerman) يعمل منسق اقليمي لشئون اللاجئين بالسفارة الامريكية بكينيا .

تركز المؤامرة على :-

- بما ان هذه المرحلة (2011) تأتي في وقت حساس، علينا ان نقوم بنفس الخطوة والاجراء الذي قمنا به في ليبيا .
- ان تغيير نظام الحكم في ارتريا ليس فقط رغبة امريكية ، بل حتى الدول الاوروبية التي كانت لاتقبل به في وقت سابق ، الان تدعم هذا التوجه .
- ان المنظمات غير الحكومية (NGO,s) التي كان يبعث بها الاوروبيون قد تم ايقاف عملها ، وهناك نية لإيقاف عمل البقية الباقية منها .
- كنا في الفترات السابقة نتوقع ان يقوم البعض بالقيام بالتغيير في ارتريا ، واقامة نظام حديث سواء بالتعاون مع الحكومة الامريكية وشركائها ، وطلب مساعدتها .

- تبين لنا انه لا يمكن انتظار حدوث تحركات شعبية مناوئة في ارتريا ، ولا امل في تغيير النظام ، لكن وبالنظر الى طبيعة التركيبة العسكرية للحكومة ، فإنه علينا ان نستخدم قوى خارجية قريبة منه ، ونظام الوياني هو من يقوم بهذه المهمة .
- قدمت لنا الحكومة الاثيوبية (وياني) دراسة حول تكوين القوى العسكرية للحكومة الارترية ، وطبيعة سلوكها، وهي دراسة تستند الى حقائق ، وتعطي الامل من اجل احداث تغيير في فترة قصيرة . لكن قيل لهم لاتستعجلوا ، وإلاّ انهم كانوا يرغبون في شن حرب اخرى على ارتريا بعد حرب 1998 .
- والان ايضاً يرغبون في شن حرب على ارتريا من اجل تغيير نظام الحكم ، خاصة وانهم حصلوا على الدعم الكافي من قبل الامم المتحدة وشركائها .
- كما ان الحظر المفروض اسماً، بحاجة الى دراسة ليكون عملياً .
- من اجل تفعيل التحركات والمسيرات المناوئة ، فإنه تجرى خطط وتنسيق برامج اخرى داعمة له .
- وبهذه الطرق والاساليب ، فإذا ما قامت التحركات الشعبية في ذلك البلد ، وكرد فعل على ذلك ، يتم العمل على استدعاء قوة حفظ سلام افريقية باسم الشعب الارتري، وتشكيل حكومة بقيادة تحالف القوى الديمقراطية الارتري (Eritrean democratic alliance) .
- والان يتم عملية غسل دماغ (brain washing) وتعبئة ناجحة وسط الشباب الارتري داخل البلاد ، وكذلك الارتريين بالمهجر من المتعلمين ومن يزاولون الاعمال ، وبعضهم يقومون باعمال وعظ ديني ممن يرغبون في التغيير ، الذين يتفقون مع هذا الرأي 100% .
- بالاختصار فإن الخيار الاول هو من اجل تغيير نظام الحكم في ارتريا ، استخدام آلية الضغط عبر الحظر والتحركات الشعبية المناوئة ، فإذا لم ينجح ذلك ، يتم استخدام التدخل العسكري من قبل نظام الوياني المدعوم من قبل المجتمع الدولي .
- بجانب ذلك يقوم الان قس تم توظيفه في نيروبي بالترويج للوحدة بين اثيوبيا وارتريا ، ونعمل على تشغيل العديد ممن يقومون بنفس الوعظ بتمويل من (Freedom House) وهو ما نشهد نتائجه .
- لقد تم توجيه المفوضية العليا للاجئين (UNHCR) بمعاملة اللاجئين الارتريين معاملة خاصة ، كما انه تم الاعداد الكامل من اجل ابقاء منتخب الفريق الارتري في نيروبي للمرة الثانية .

- بجانب ذلك فإن السفير (Claude Heller) رئيس لجنة الحظر التابعة لمجلس الامن والذي قام بزيارة عمل لارتريا في ابريل 2010، يعمل بجدية لإعداد شكوى بحق الحكومة الارترية للمحكمة الجنائية الدولية (ICC). (تتضمن هذه الوثائق السرية ، بالتفصيل اسماء من تم تجنيدهم لتنفيذ هذه المؤامرة من الاجانب والخونة من الارتريين افراداً ومؤسسات .)
- 2- وفي نفس الوقت نشر الموساد ايضاً تشويه لارتريا:**

في الوقت الذي كانت تنسج فيه وكالة الاستخبارات الامريكية المؤامرات المذكورة اعلاه ، قام الموساد الاسرائيلي من اجل شيطنة الحكومة الارترية ، بنشر معلومات سرية مفبركة لتشويه سمعة ارتريا بالارتباط مع ما يسمى " قوات الارهاب بالشرق الاوسط " .

اهم محتويات التشويهات المنشورة:-

- بعض الاسلحة التي ظلت تدخل الى قطاع غزة سراً تأتي من ارتريا، والاسلحة هي من مخلفات الجيش الارتري، تنقل الى فلسطين عبر الاراضي السودانية.
- ان المحلق العسكري للسفارة الايرانية في ارتريا(وهم لايعرفون هل لايران سفارة في ارتريا) له علاقة بنقل الاسلحة الحديثة من ايران الى ارتريا ومن ثم نقلها عبر الاراضي السودانية الى قطاع غزة.
- ان المهربين السودانيين والارتريين تربطهم علاقات بشبكات تهريب الاسلحة غير القانونية المنتشرة في الاقليم، وهي علاقات مبنية على المصالح المادية والقبلية.
- ان المناطق الحدودية الارترية - السودانية خاصة الواقعة بين مدينتي تسني وكسلا، تعتبر مركز نشاط رئيسي لمهربي قبيلة الرشايدا للأسلحة غير القانونية .
- كما توجد شركة ارترية تشجع على تهريب الاسلحة غير القانونية من ارتريا الى شبكات في السودان، وقد اشارت العديد من التقارير في عامي 2008 و2009 الى ان هذه الشركة لها علاقة وطيدة بتهريب الاسلحة غير القانونية.

- ان قبيلة الرشايذة التي تتحرك في ارتريا لها علاقة مباشرة مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وخاصة حركة حماس.
- (هذه الوثيقة ورد بها اسماء لمسؤولين سودانيين وارتريين وبعض الافراد ،قالت انهم يشاركون في تهريب وبيع الاسلحة غير القانونية وبيعها، ولأسباب واضحة لم يتم ذكر اسماء المسؤولين)

وزارة الاعلام

1 نوفمبر 2019